

المدونة الكبرى

قال ليس عليه الحد في المولى يجامع فيما دون الفرج قلت أرأيت الرجل يولى من امرأته فيجامعها في دبرها أو فيما دون الفرج أيحنت أم لا قال أما من جامع في الدبر فقد حنت لأن مالكا جعله جماعا وإذا حنت وجبت الكفارة وسقط الايلاء وأما من جامع فيما دون الفرج فإن مالكا سئل عن رجل حلف أن لا يطاء جاريتة شهرا أيجامعها فيما دون الفرج فسئل مالكا عنها وأنا بالمدينة فقال له ان كانت لك نية أنك أردت الفرج بعينه فلا أرى عليك شيئا وإلا فإني أراك حانثا لان الرجل إذا حلف على هذا إنما وجه ما يحلف عليه أن يجتنبها فإن كانت له نية فهو ما نوى وإلا فهو حانث قال وبلغني عن مالكا أنه قال في رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يجامعها شهرين أو ثلاثة فجامعها فيما دون الفرج أترأه قد حنت فقال له مالكا كما فسرت لك عنه في الجارية التي سمعت منه قلت أرأيت هذا الذي جامع فيما دون الفرج وقد كان آلى ولم يكن له نية حين آلى فأوجبت عليه الكفارة في قول مالكا أيسقط عنه الايلاء أم لا قال بن القاسم نعم ان كفر سقط عنه الايلاء ومما يبين ذلك أنه لو كفر قبل أن يطاء لسقط عنه الايلاء فكيف إذا كفر للإيلاء قلت فلو أن رجلا آلى من امرأته ثم كفر ولم يجامع أيسقط عنه الايلاء أم لا في قول مالكا قال سألت مالكا عنها فقال لي نعم قال وقال مالكا ولكن الصواب من ذلك أن لا يكفر حتى يجامع فإن كفر قبل الجماع أجزاءه وسقط عنه الايلاء قلت أرأيت هذا الذي جامع في دبرها أيسقط عنه الايلاء وهو لم يكفر أم لا قال نعم لان هذا جماع عند مالكا لا شك إلا أن يكون نوى الفرج بعينه حين حلف فلا تكون عليه كفارة في الدبر وهو مول بحاله في إقامة الحدود على أهل الكفر قلت أرأيت الكافرين إذا زنيا أيقم عليهما مالكا الحد حد الزنى قال لا وأرى